

State of Kuwait



دولة الكويت

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة
تحية طيبة وبعد،،،

نتقدم بالاقترح بقانون المرفق بتعويض المشروعات الوطنية الصغيرة والمتوسطة عن رواتب وإيجارات فترات الإيقاف الإجباري، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاؤنا التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر، مع إعطائه صفة الاستعجال.

مع خالص التحية،،،


مقدمو الاقتراح

د. فلاح ضاحي الهاجري




د. فلاح ضاحي الهاجري
عضو مجلس الأمة

أسامة عيسى الشاهين

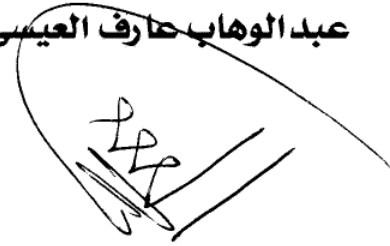


أسامة عيسى الشاهين
عضو مجلس الأمة

عبد الله تركي الأنبي



عبد الوهاب حارث العيسى



د. حمد محمد المطر



د. حمد محمد المطر
عضو مجلس الأمة

يدرج في جدول أعمال الجلسة القادمة

بحال إلى لجنة تحسين بيئة الأعمال والمشروعات الصغيرة

مع إعطائه صفة الاستعجال



د. حمد محمد المطر
١٥ / ١٢

State of Kuwait



دولة الكويت

اقتراح بقانون
بتعويض المشروعات الوطنية الصغيرة والمتوسطة
عن رواتب وإيجارات فترات الإيقاف الإجباري

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ والقوانين المعدلة له.
- وعلى قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الصادر بالقانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ والقوانين المعدلة له.
- وعلى القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والقوانين المعدلة له.
- وعلى القانون رقم (٨) لسنة ١٩٦٩ بالاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية والقوانين المعدلة له.
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٨ بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي والقوانين المعدلة له.
- وعلى القانون المدني الصادر بالمرسوم بالقانون رقم (٦٧) لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٩٦.
- وعلى قانون التجارة الصادر بالمرسوم بالقانون رقم (٦٨) لسنة ١٩٨٠ والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٨٢ بإنشاء الهيئة العامة للاستثمار،
- وعلى القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٣ بشأن حماية الأموال العامة والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٠ في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية المعدل بالقانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٣،



State of Kuwait

دولة الكويت

- وعلى القانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٨ في شأن ضمان الودائع لدى البنوك المحلية في دولة الكويت،
- وعلى القانون رقم (٧) ٢٠١٠ بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية والقوانين المعدلة له.
- وعلى القانون رقم (٩٨) لسنة ٢٠١٣ في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقوانين المعدلة له،
- وعلى قانون الشركات الصادر بالقانون رقم (١) لسنة ٢٠١٦ والقوانين المعدلة له، وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

في تطبيق هذا القانون يكون للكلمات والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها:

- الوزير المختص: وزير التجارة والصناعة.
- الصندوق: الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- المشروع المتضرر: هو صاحب المشروع الصغير والمتوسط أو صاحب الترخيص الفردي والمهن الحرة ذات الترخيص متناهي الصغر، والمشروع الذي تم إيقاف عمله بشكل غير مباشر من خلال تقنين مزاوله أنشطتهم من بيع سلعة أو خدمة وحرمانهم من التشغيل الكامل بنسبة ١٠٠٪.
- المشروع الصغير: المشروع الذي لا يزيد عدد العاملين به على خمسين عاملاً، ولا يتجاوز رأس مال المشروع ٢٥٠,٠٠٠ د.ك.
- المشروع المتوسط: المشروع الذي لا يقل عدد العاملين به على واحد وخمسين عاملاً ولا يزيد على مائة وخمسين عاملاً، ولا يتجاوز رأس مال المشروع ٥٠٠,٠٠٠ د.ك.
- الشركات وأصحاب التراخيص الفردية والمهن الحرة: الشركات ذات المسؤولية المحدودة والتضامنية وذات الشخص الواحد وأصحاب التراخيص الفردية والمهن الحرة غير التجارية والشركات المهنية وتراخيص مزاوله المهن، حيث لا يتجاوز رأس مال المشروع عن ٥٠٠ ألف دينار كويتي.



State of Kuwait

دولة الكويت

(المادة السابعة)

يجب على الصندوق اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لمتابعة الصرف والاستخدام وفقاً للتعليمات والقرارات التي يصدرها الوزير المختص.

(المادة الثامنة)

تودع التعويضات في الحسابات البنكية للمشروعات المستفيدة ويراعى التنسيق بين الصندوق والبنوك لتحويل المستحقات من الرواتب والإيجارات الى حسابات المستحقين بالبنوك.

(المادة التاسعة)

الحد الأقصى لتعويض المشاريع ٥٠٠ ألف دينار للمشروع فقط.

(المادة العاشرة)

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز خمس سنوات، وبغرامة لا تقل عن ألفي دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار او بإحدى هاتين العقوبتين كل من أخفى واقعة موجودة أو اصطنع مستندات أو بيانات على خلاف الحقيقة أو تقدم أو أدلى إلى الجهات القضائية أو الرسمية ببيانات أو معلومات غير صحيحة على نحو يوهم مطابقة للحقيقة بغرض الاستفادة لنفسه أو لغيره من أحكام هذا القانون.

(المادة الحادية عشرة)

يصدر الوزير المختص القرارات والتعليمات اللازمة لتنفيذ هذا القانون في مدة أقصاها أسبوعين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. ويقدم إلى كل من مجلس الوزراء ومجلس الأمة تقريراً شاملاً عن كل العمليات التي تتم تطبيقاً لمقتضياته.

(المادة الثانية عشرة)

تخصص لأغراض هذا القانون مصروفات من ميزانية الصندوق وتؤخذ منه الاعتمادات اللازمة لصرف التعويضات.



State of Kuwait

دولة الكويت

(المادة الثالثة عشرة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت

نواف الأحمد الصباح

State of Kuwait



دولة الكويت

**المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بتعويض المشروعات الوطنية الصغيرة والمتوسطة
عن رواتب وإيجارات فترات الإيقاف الإجباري**

تسعى دول العالم للحفاظ على شريحة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبارها شريان اقتصاد يساهم في استقرار الأوضاع المالية وتوفير مناصب العمل وقد تأثرت هذه المشاريع بتداعيات انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد التي لم تخفف منها إجراءات تأجيل الأقساط حيث تراكمت الديون والإيجارات الشهرية وصارت الشركات عاجزة عن أداء المرتبات بسبب توقف الإيرادات المالية نتيجة تعليق الأعمال وتوقف الأنشطة مع استمرار سداد معظم الالتزامات الشهرية.

إن التداعيات الخطيرة لانتشار جائحة فيروس كورونا أثرت على النشاط الاقتصادي عموماً والمشروعات الصغيرة والمتوسطة على الخصوص مما أضحى يستدعي إقرار تشريعات اقتصادية وتدابير مالية مساندة لهذه المشروعات في مواجهة الصعوبات التي قد تعطل أنشطتها أو تعيق استمراريتها عند حدوث أية كوارث أو محن عامة.

وإذا كانت المادة (٢٥) من الدستور الكويتي قد أقرت أن الدولة تكفل تضامن المجتمع في تحمل الأعباء الناجمة عن الكوارث والمحن العامة، فإن ذلك ينسجم مع المركز القانوني للمتضررين اجتماعياً في علاقتهم مع الدولة حيث لم تعد ترتبط فكرة المسؤولية على أساس الخطأ أو المخاطر وفقاً للقواعد العامة، بل أصبحت تشكل التزاماً اجتماعياً وقانونياً أساسه الإنصاف والتكامل وفلسفته التلاحم والتعاون بين الدولة من جهة وباقي مكونات المجتمع من جهة أخرى في مواجهة الظروف العصيبة والشديدة التي قد تتغل كاهل المتضرر.

تأسيساً على هذه المبادئ واعتباراً لمكانة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البنيان الاقتصادي ودورها الاجتماعي في تحقيق فرص العمل، وحرصاً على ضمان



State of Kuwait

دولة الكويت

الاستمرارية والإنتاجية، جاء هذا الاقتراح بقانون بهدف تمكين أصحاب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من التعويض اللازم لمواجهة الأضرار المالية المترتبة عن إيقاف أو تعليق نشاطاتها بسبب الكثافة العددية لعامل من عوامل الطبيعة كالكوارث والمحن العامة بمختلف أنواعها كالحرب وانتشار الأوبئة والأمراض وغيرها...

وقد تضمنت المادة (١) تعريف للكلمات والعبارات الواردة في القانون.

وأقرت المادة (٢) واجب منح الدولة للمشروعات تعويضات عن النفقات التشغيلية المترتبة عن تداعيات الكوارث أو المحن العامة أو الأوبئة أو الأمراض أو الجائحة أو جميع المسببات التي تحتم على الدولة تعطيل أعمال الأنشطة التجارية.

وتبين المادة (٣) أن هذه التعويضات تغطي النفقات التشغيلية عن فترة التعطيل الكلي لأنشطة المشروعات المعينة وهي بذلك تستثني من التعويض كل النفقات والأرباح غير المحققة بسبب التعطيل ذات الطابع الاستثماري.

أما المادة (٤) فقد تعرضت لكيفية تقديم طلبات التعويض والمستندات والبيانات التي ترفق بها إلى الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة،

فيما أسندت المادة (٥) إلى الوزير المختص إصدار قرار تحديد آلية تلقي بلاغات التعويض وتشكيل لجان الفحص وتقدير التعويضات.

وأسندت المادة (٦) إلى الصندوق مهمة تحديد التعويضات بناء على البيانات المقدمة إليه ورفع تقرير بذلك إلى الوزير المختص ليصدر قرارات الصرف من رأس مال الصندوق.

وأوجبت المادة (٧) على الصندوق اتخاذ ما يلزم من تدابير لمتابعة الصرف وفقاً للتعليمات والقرارات الوزارية.

وعرضت المادة (٨) الإلزام في إيداع التعويضات في الحسابات البنكية.

وحددت المادة (٩) الحد الأقصى للتعويض ب ٥٠٠ ألف دينار كويتي فقط.

وبينت المادة (١٠) العقوبات والغرامات التي تترتب عن كل تلاعب في البيانات والمستندات للاستفادة بدون حق من أحكام هذا القانون.



State of Kuwait

دولة الكويت

بينما أوكلت المادة (١١) إلى الوزير المختص إصدار القرارات والتعليمات اللازمة لتنفيذ القانون وذلك في مدة أقصاها أسبوعين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. ونصت الفقرة الثانية من هذه المادة على أن يقدم إلى كل من مجلس الوزراء ومجلس الأمة تقريراً عن كل العمليات التي تتم تطبيق لمقتضياته.

الفصل التشريعي السابع عشر دور الانعقاد الأول

٥١٢